

استخدام الانحدار اللوجستي لاندماج المصارف الحكومية والخاصة العراقية

Using logistic regression to integrate Iraqi public and private banks

الباحث علي فالح كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

Ali Faleh Kazem

Iraqi University-Faculty of Administration and Economics

Alifalih321@gmail.com

ا.م.د. عادل منصور فاضل
كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

Assist. Prof. Dr. Adil Mansoor Fadhel

adilneser@yahoo.com

تاريخ تقديم البحث : 2022/08/29

تاريخ قبول النشر : 2022/09/04

المستخلص

يهدف البحث الى اقتراح اليه لاندماج المصارف العراقية وفق مراتبها، وامكانياتها. وترتيب المصارف العراقية ودرجة كفاءتها وتأهيلها للاندماج باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي. تشير النتائج، وحسب الانحدار اللوجستي (وهو انحدار تنبؤي يستخدم لوصف البيانات) إلى أن نسبة المصارف التي باستطاعتها الاندماج هي (95%) من مجموع القطاع المصرفي ككل، والمصارف الأخرى تدمج مع مصارف كفوءة.

وأوصت الدراسة باقتراح ان المصارف الحكومية التجارية عددها (6) مصارف ووضعها المالي ومركزها المالي والتمويلي جيد، يتم دمجها لتكوين مصرفاً حكومياً واحداً في المرحلة الأولى، وتعمل تحت مظلة المصرف التجاري العراقي، المصارف الخاصة التقليدية وعددها (24) مصرفاً يتم دمجها، ليكون عدد المصارف الناتجة عن الاندماج (6) مصارف.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي في العراق، المصارف الخاصة والحكومية

Abstract

The aim of the research is to propose a mechanism for the integration of Iraqi banks according to their ranks, and their financial capabilities. The arrangement of Iraqi banks and the degree of their efficiency and qualification for integration using the logistic regression model. The results indicate, according to the logistic regression, that the percentage of banks that are able to merge is (95%) of the total banking sector as a whole, and other banks are merging with efficient banks.

The study recommended by proposing that the (6) commercial governmental banks, and their financial and financial status, are good, to be merged to form one governmental bank in the first stage, and operate under the umbrella of commercial banks, the 24 traditional private banks, to be merged, to be Number of banks resulting from the merger (6).

Keywords: banking merger in Iraq, private and government banks

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية التي تساهم في بلورة التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره الإيجابي على المتغيرات النقدية، وإن إزالة التحديات المصرفية التي تواجه القطاع المصرفي يتم إزالتها عن طريق إصلاحه وإعادة هيكليته، لتحقيق أهدافه المالية ورفع كفاءة المصارف.

وتكمن التحديات والأزمات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي في العراق، ومنها فائض السيولة، وانخفاض راس المال، وانحسار الودائع، والديون المعدومة، وانعدام البيئة القانونية التي لا تواكب الأنظمة المصرفية الحديثة. كما إن الرقابة المصرفية لم تكن بالمسنوى المطلوب للتأثير في القطاع المصرفي لا من حيث المنافسة القوية، ولا من حيث رفع نسبة القطاع المصرفي في

النمو الاقتصادي. لذلك فإن إصلاح القطاع المصرفي يتطلب إعادة هيكلة القطاع الحكومي، كمقترح أول، وتشجيع الاندماجات بين البنوك لتقديم خدمات متنوعة ومتكاملة وتنافسية، أو توسيع قاعدة ملكية البنوك لجعلها أكثر قابلية للإدارة وشرائح أوسع من المساهمين، كمقترح ثاني، وتقليل تأثير بنوك القطاع العام، وفسح المجال للمصارف الخاصة للاخذ بدورها الفعال، كمقترح ثالث. ونجد الى أن مقترح الاندماج المصرفي أو التكامل المصرفي مهمة للغاية في رفع عائد المصارف، وزيادة كفاءة الأداء المصرفي من خلال الفوائد والمزايا المتحققة من أجل تقليل درجة المخاطرة. وكذلك من خلال توزيع الأنشطة الاستثمارية وتقوية ودعم القاعدة الرأسمالية للمصارف، وتحقيق مستويات نمو جيدة للاستفادة من المدخرات الكبيرة والربحية.

لذا سيتناول البحث المحاور الآتية:-

أولاً- الإصلاحات والهيكلية المصرفية المطلوبة للقطاع المصرفي لغرض الاندماج

ثانياً- تحليل الانحدار اللوجستي

ثالثاً- مقترح اندماج المصارف العراقية

المشكلة

شهد الاقتصاد العراقي في عصر التحرر المالي تحولاً في الانظمة المالية والاقتصادية بعد عام 2003، واجرى عدة اصلاحات مالية مصرفية، لغرض تحقيق اهداف مالية مصرفية، الا انه سرعان ماواجه القطاع المصرفي ضعف في ادائه، وضعف المنافسة المصرفية، وانخفاض مساهمته في النمو الاقتصادي، مما قد يزيد الفجوة بين العولمة المالية والتحديات والأزمات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي. لذا اصبحت الحاجة ضرورية ويتطلب إعادة هيكلة عن طريق تشجيع الاندماج المصرفي، لرفع كفاءة القطاع المصرفي والاستفادة من الفوائد التي يتمتع بها الاندماج المصرفي. بالإضافة إلى كونه بديلاً للفشل المالي.

اهمية البحث

تكم اهمية البحث في ان الاندماج المصرفي يعتبر من الموضوعات المهمة في الوقت الحالي لاسيما في الاقتصاد العراقي الذي شهد قطاعه المصرفي تراجعاً ملموساً في الآونة الأخيرة، وباستخدام الانحدار اللوجستي لبيان حجم التاهيل المصارف للاندماج من عدمها.

فرضيات البحث:

توجد مبررات للاندماج المصرفي وفي نفس الوقت توفرت امكانيات تؤهل القطاع المصرفي في العراق للاندماج المصرفي.

أهداف البحث

- 1- اقتراح اليه لاندماج المصارف العراقية وفق مراتبها، وامكانياتها .
- 2- ترتيب المصارف العراقية ودرجة كفاءتها وتاهيلها للاندماج باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي.

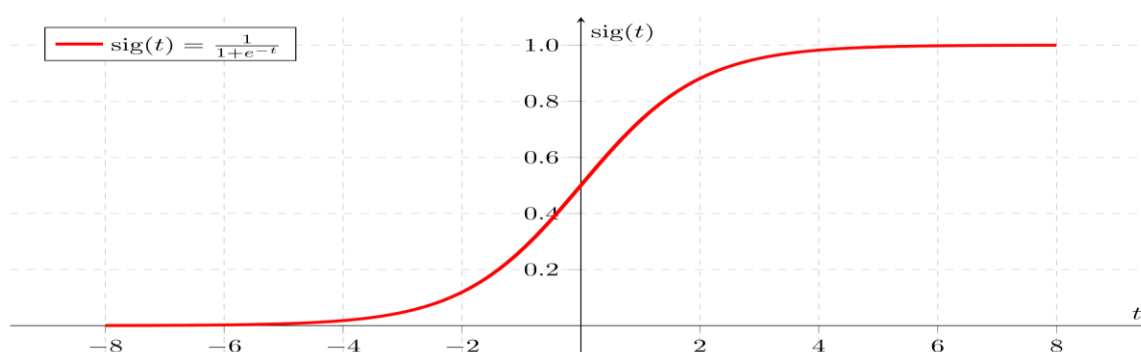
أولاً- تحليل الانحدار اللوجستي

1- الاطار النظري لنموذج الانحدار اللوجستي

غالبًا ما يستخدم هذا النوع من التحليل الإحصائي للتحليلات والنمذجة التنبؤية . وفي هذا النموذج التحليلي، يكون المتغير التابع محدودًا أو فئويًا، إما A أو B (الانحدار الثنائي) أو مجموعة من الخيارات المحدودة A أو B أو C أو D (الانحدار متعدد الحدود). يتم استخدامه في البرامج الإحصائية لفهم العلاقة بين المتغير التابع ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة عن طريق تقدير الاحتمالات باستخدام معادلة الانحدار اللوجستي، وبذلك فإن الانحدار اللوجستي هو تحليل تنبؤي يُستخدم لوصف

البيانات، وشرح العلاقة بين متغير ثنائي تابع واحد ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، وللتنبؤ ما إذا كان المصرف مؤهل للاندماج أم لا، وتستخدم الأرقام (1) أو (0) لاي من المتغيرات المستقلة. (القماطي، 2017: 160) لنفترض أنه إذا كان المصرف كفوء ومن المحتمل اندماجه مع المصارف الأخرى، فإن القيمة المتوقعة له هي 0.4، وكانت قيمة الاحتمالية 0.5، فسيتم تصنيف نقطة البيانات على أنه احتمالية اندماجه، ومن خلال الشكل (4-1) إذا اتجه "Z" (شكل المنحنى) إلى اللانهاية، فإن Y (المتوقع) سيصبح 1، وإذا انتقل "Z" إلى اللانهاية السالبة، فإن Y (المتوقع) سيصبح 0 (جمعة، 2014: 10)

شكل (4-1) دالة الانحدار اللوجستي



المصدر: جمعة، عبد الرحمن عبيد (2014) أهمية الاندماج المصرفي في مواجهة المنافسة المصرفية، مجلة جامعة الأنبار، المجلد 6، العدد 11، ص 11.

2- تحليل نتائج نموذج الانحدار اللوجستي

- المتغيرات المستخدمة في النموذج

تم اعتماد (6) مصارف حكومية و (26) مصرفاً خاصاً، وهو ما يمثل الجهاز المصرفي العراقي، والتي تم إدراجها في سوق العراق للأوراق المالية بالنسبة للمصارف الخاصة، إذ تم الحصول على البيانات المستخدمة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف المدرجة على موقع سوق العراق للأوراق المالية، والحسابات الختامية والبحوث، والتقارير والنشرات، وللمدة 2004-2019، واستبعدت السنوات 2020-2021، باعتبارها سنوات تأثرت بأحداث كورونا.

إذ تم الاعتماد على أهم مؤشرات الكفاءة في المصارف، وهي (رأس المال، الموجودات، مؤشر هيرشمان للمنافسة، وعدد فروع المصارف)، إذ شكلت المتغيرات السابقة المتغيرات المستقلة، والتي يمكن من خلالها تحديد إمكانية اندماج هذا المصرف أم لا. كما في الجدول (1) .

أما بالنسبة إلى المتغير التابع (y) والذي من المفترض أن يأخذ القيمة (0,1) فقد تم تحديد المصارف الذي يزيد عدد فروعها أكثر من 30 فرع، ولهذا ستأخذ قيمة (1)، والمصارف لأقل من (30) ستأخذ قيمة (0)، وسيكون المصرف قادر على دمج المصارف لأقل عدد في فروعها معه، أو هو أكثر كفاءة من المصارف التي تقل عدد فروعها، من منطلق أن البنك المركزي العراقي يؤكد على ضرورة زيادة عدد الفروع لكل مصرف، والذي ينعكس إيجاباً في زيادة رأس المال والموجودات وتزايد المنافسة. والمصارف التي زادت عدد فروعها هي (8) مصارف، منها (3) حكومية، و (1) مصرف خاص تقليدي، في حين شكلت المصارف التي يقل عدد فروعها عن (30) فرع هي (10) بين مصارف حكومية وخاصة. جدول (2) .

- تحليل النتائج :

تنقسم نتائج نموذج الانحدار اللوجستي على قسمين رئيسيين : -

القسم الأول :

الملحق (1) يحتوي على اختبار (Chi -Square) والمستويات المعنوية المصاحبة له، إذ تبين نتائج هذا الاختبار معنوية النموذج ككل، لأن قيمة χ^2 للنموذج كانت معنوية في الخطوات (2, 1, 3)، إذ كانت (Sig) أقل من مستوى المعنوية المحددة من قبل الباحث، وهي 5% مما يؤكد جودة النموذج، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل .

الملحق (2) يبين قيمة كل من R^2 Nagelkerke و R^2 Cox and Snell للمراحل الثلاثة، وبما أن النتائج قد استقرت عند الخطوة الثالثة، فإن قيمة R^2 هي 89% فسر منه بالمتغيرات التوضيحية في هذا النموذج، وبمعنى آخر فإن نسبة مؤشر هيرشمان للتنافسية، وعدد فروع المصارف يفسر 89% من اندماج المصرف إلى عدم اندماجه .

الملحق (3) يتضمن جميع معالم النموذج المقدر لقيم B لكل مصرف، والخطأ المعياري (S.E)، وإحصائية Wald، ودرجات الحرية df، ومعنوية المعالم (Sig)، وقيمة (EXP (B) لكل معلمة، وقد تبين أن المعلمات جميعها لم تكن معنوية في الخطوة الأولى والثانية، وبما أن النموذج يستبعد المتغير الذي يكون عدم معنوية عالية جداً، فقد استقر النموذج في الخطوة الثالثة، إذ كان المتغير (VR4،VR3) معنوياً، والذي يمثل نسبة الموجودات وعدد الفروع على التوالي والحد الثابت، إذ بلغت قيمة إحصائية Wald (4.856) و (7.300)، في حين بلغت قيمة Sig على التوالي (0.028) و (0.007)، وهي أقل من مستوى المعنوية المحددة من قبل الباحث والبالغة 5% في حين بلغت قيمة Wald للحد الثابت (8.077)، في حين بلغت قيمة (Sig = 0.004)، وهي أقل من مستوى المعنوية أيضاً 5% واستقر النموذج في (VR4،VR3).

من الملحق (3) يمكن استخراج المعادلة الآتية :-

$$X = 10.35 + 0.00X_1 + 0.74X_2$$

إذ تمثل (10.35) الحد الثابت أما (0.00) فتتمثل فرصة اندماج المصرف عندما تتغير قيمة هيرشمان، وعدد الفروع بوحدة واحدة، وقد جاءت إشارة هذه المعلمة لمؤشر هيرشمان موجبة مما يؤكد على أن المصرف الكفوء هو الذي تكون فيه قيمة المؤشر مرتفعة، فكلما كانت قيمه هيرشمان مرتفعة (تنافسية أقل) كلما كانت فرصة الاندماج لهذا المصرف أكبر، كما بلغت معلمة عدد فروع المصارف (0.74)، وتعني أنه يمكن للمصارف أن تندمج عندما تتغير قيمة المعلمة لعدد المصارف، فكلما ارتفعت الفروع ارتفعت إمكانية الاندماج.

وفقاً للمعادلة السابقة فإن الجدول (2) يحتوي على قيم نسبة رأس المال المدفوع والموجودات والتي تم تعويضها في معادلة X السابقة، فحصلنا على العمود الثالث، في حين يشير العمود الرابع إلى استخراج قيمة (\exp^{-z}) في حين كانت نتائج العمود الرابع وفق المعادلة :-

$$\left(y = \frac{1}{1 + \exp^{-z}} \right)$$

وتمثل نتائج العمود الرابع النتائج النهائية التي حددت مدى إمكانية اندماج المصرف أو عدم اندماجه، إذ تشير النتائج إلى أن المصارف التي باستطاعتها الاندماج هي (28) مصرف، إذ كانت النسبة أكبر من (0.5) بالنسبة لهذه المصارف كما في الجدول (2)، في حين كانت النسبة في بقية المصارف أقل من (0.5)، مما يقلل من فرص الاندماج، وعليه لا بد من اندماجه مع المصارف الكفوءة فقط.

جدول (1) متوسط متغيرات المتغيرات المستقلة لنموذج الانحدار اللوجستي 2019-2004

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة				المصارف	ت
	عدد الفروع X4	مؤشر هيرشمان X3	الموجودات (مليون دينار) X2	راس المال (مليون دينار) x1		
Y						
					الحكومية	
1	174	1324253	146465831	74286	الرافدين	1.
1	158	977	34754249	22571	الرشيد	2.
1	46	819	2063307	54171	الزراعي التعاوني	3.
0	10	917	600776	107143	الصناعي	4.
0	16	897	1916440	39443	العقاري	5.
0	26	819	23402331	1221886	المصرف العراقي للتجارة	6.
					الخاصة المحلية	
1	31	845	1090811	153569	بغداد	7.
0	10	805	348452	138750	التجاري العراقي	8.
0	2	737	562018	67857	البصرة الاستثمار	9.
0	18	752	666783	131469	الشرق الوسط	10.
0	15	844	440299	131761	مصرف الاستثمار العراقي	11.
0	21	902	539063	179063	المتحد	12.
0	12	1033	363164	128321	الاهلي	13.
0	6	742	499623	137913	لانتمان	14.
0	3	766	554090	96655	دار السلام	15.
0	11	875	286464	124501	بابل	16.
0	12	895	404236	120342	الاقتصاد	17.
0	9	950	247833	131529	سومر	18.
0	17	817	689550	88194	الوركاء	19.
0	19	917	506145	153062	الخليج	20.
0	10	828	344138	141175	الموصل	21.
0	7	988	768748	180391	الشمال	22.
0	10	1200	354685	124911	الاتحاد	23.
0	9	922	292711	162121	أشور	24.
0	9	1159	687714	165357	المنصور	25.
0	3	1082	235319	144923	عبر العراق	26.
0	5	1319	526921	179167	الاقليم (اميرالد)	27.
0	5	915	345742	243750	الهدى	28.
0	4	1167	409345	216000	اربيل	29.
0	15	1356	640020	196000	التنمية	30.

المصدر: النشرات السنوية المتفرقة، البنك المركزي العراقي 2005-2004

جدول (2) نتائج اختبار الاتحاد اللوجستي

ت	اسم المصرف	عدد الفروع X4	مؤشر هيرشمان X3	$X=10.35+0.00X1+0.74X2$	exp	$y = \frac{1}{1 + e^{-x}}$
1.	الرافدين	174	1324253	118.41	2.65956	3.76002E-52
2.	الرشيد	158	977	106.57	1.91762	5.21479E-47
3.	الزراعي التعاوني	46	819	23.69	194283659	5.14711E-11
4.	الصناعي	10	917	-2.95	0.0523397	0.950263488
5.	العقاري	16	897	1.49	4.4370955	0.183921727
6.	المصرف العراقي للتجارة	26	819	8.89	7259.0191	0.000137741
7.	بغداد	31	845	12.59	293607.75	3.40589E-06
8.	التجاري العراقي	10	805	-2.95	0.0523397	0.950263488
9.	البصرة للاستثمار	2	737	-8.87	0.0001405	0.999859477
10.	الشرق الوسط	18	752	2.97	19.491919	0.048799723
11.	مصرف الاستثمار العراقي	15	844	0.75	2.1170000	0.320821301
12.	المتحد	21	902	5.19	179.46855	0.005541132
13.	الاهلي	12	1033	-1.47	0.2299254	0.813057386
14.	لانتمان	6	742	-5.91	0.0027121	0.997295149
15.	دار السلام	3	766	-8.13	0.0002945	0.999705519
16.	بابل	11	875	-2.21	0.1097006	0.901143927
17.	الاقتصاد	12	895	-1.47	0.2299254	0.813057386
18.	سومر	9	950	-3.69	0.0249720	0.975636406
19.	الوركاء	17	817	2.23	9.2998660	0.097088641
20.	الخليج	19	917	3.71	40.853806	0.023892689
21.	الموصل	10	828	-2.95	0.0523397	0.950263488
22.	الشمال	7	988	-5.17	0.0056845	0.994347563
23.	الاتحاد	10	1200	-2.95	0.0523397	0.950263488
24.	أشور	9	922	-3.69	0.0249720	0.975636406
25.	المنصور	9	1159	-3.69	0.0249720	0.975636406
26.	عبر العراق	3	1082	-8.13	0.0002945	0.999705519
27.	الاقليم (اميرالد)	5	1319	-6.65	0.0012940	0.99870765
28.	الهدى	5	915	-6.65	0.0012940	0.99870765
29.	اربيل	4	1167	-7.39	0.0006173	0.999382985
30.	التنمية	15	1356	0.75	2.117000017	0.320821301

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS

ثالثاً- مقترح اندماج المصارف العراقية

وفقاً للجدول (3) وطالما ان المصارف العراقية مؤهلة لاكثر من (95%) للاندماج فان الاندماجات بين المصارف تصنف الى مراتب، لكي يكون للكيان الجديد له القدرة والفاعلية على تحقيق اهداف المصرفيين المندمجين، واهداف السياسة النقدية والاقتصاد الوطني. (شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2016)، ومن الضروري ان تتم عملية الاندماج المصرفي من خلال البدء في المصارف الحكومية ثم المصارف الخاصة وصولاً لكل مكونات القطاع المالي. (آل طعمة، 2014) وبالتالي يتكون في القطاع المالي ثلاث مراتب هي:- (شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2016)،

المرتبة الاولى : تشمل المصارف الكبيرة الحجم ووضعها المالي ومركزها المالي والتمويلي جيد، وتندمج تحت مظلة مصرف العراقي للتجارة (TBI).

المرتبة الثانية : تشمل المصارف المتوسطة الحجم ووضعها ومركزها المالي متوسط، وقادرة على التطور، ورأس مالها (250) مليار فاكتر.

المرتبة الثالثة : وتشمل المصارف التي تعاني من ضعف في نشاطها المصرفي، وهبوط معدلات السيولة فيها الى حدودها الدنيا، وهي اقل من 5% من مجموع الودائع الحقيقية، ورأسمالها اقل من 250 مليار دينار ووفقا لراسمال كل مصرف لعام 2019. وبهذا تكون المصارف كما يلي:-

1- المصارف الحكومية التجارية (6) مصارف ووضعتها المالي ومركزها المالي والتمويلي جيد، يتم دمجها لتكوين مصرفا حكوميا واحدا في المرحلة الأولى، وتعمل تحت مظلة (TBI)، وفي المرحلة الثانية تتم هيكلة ذلك المصرف وتحويله إلى مصرف تجاري مختلط من خلال إصدار أسهم المشاركة في رأس ماله على المواطنين، بحيث تكون النسبة الأعلى للمساهمة في رأس المال لصالح مساهمات المواطنين، لضمان عدم سيطرة الدولة على أغلبية رأس المال، وبالتالي عدم تمكنها من السيطرة والاستحواذ على إدارتها. ويوضح الجدول (3) رأس المال بعد الاندماج سيكون أكثر تمويلا، وبإمكان المصرف العراقي للتجارة بعد عمليات الاندماج ان يستثمر بكل طاقاته، ويمكن تمويل المشاريع الضخمة، كما ان نسبة رأس المال / الموجودات ستكون أكثر كفاءة بعد الاندماج، لان بعض المصارف لا يقوى رأس مالها على تغطية موجوداتها الا بشكل منخفض كمصرف الرافدين والرشد والمصرف العقاري.

جدول (3) مقترح اندماج المصارف الحكومية (المرتبة الاولى) (مليون دينار)

عدد الاندماجات	المصارف الحكومية	رأس المال	الموجودات	رأس المال/ الموجودات %
الاندماج الاول للمصارف الحكومية (مصرف) (1)	مصرف الرافدين	226000	41975783	0.005
	مصرف الرشيد	50000	18991744	0.003
	مصرف الزراعي التعاوني	100600	2804230	0.036
	مصرف الصناعي	175000	887919	0.197
	مصرف العقاري	50000	3417120	0.015
	المصرف العراقي للتجارة	2750000	36633103	0.075
	مجموع رأس مال والموجودات المصرف العراقي للتجارة بعد الاندماج	3351600	104709899	0.032

المصدر: من عمل الباحث وهو مستقاة من النشرات السنوية المنشورة

وبعد الاندماج يكون رأس مال المصرف العراقي للتجارة (3351600) مليون دينار، وموجوداته (104709899) مليون دينار.

2- المصارف الخاصة التقليدية (24) مصرفاً يتم دمجها، ليكون عدد المصارف الناتجة عن الاندماج (6) مصارف، والتأكيد على رأس مال كل مصرف، بحيث يكون رأس المال (250) مليار، وعند الاندماج يكون رأس مال المصرف (1) تريليون. ويوضح الجدول (4) رأس المال بعد الاندماج سيكون أكثر تمويلا، ولكل مجموعة مدمجة، وبإمكان المصرف الاول او الثاني او الثالث او الرابع او الخامس بعد عمليات الاندماج ان يستثمر بكل طاقاته، ويمكن تمويل المشاريع الضخمة، كما ان نسبة رأس المال / الموجودات ستكون أكثر كفاءة بعد الاندماج، لان بعض المصارف لا يقوى رأس مالها على تغطية موجوداتها، ولكل مجموعة مدمجة، وبالتالي المصارف الضعيفة وغير الكفوءة بهذه النسبة، قد ادمجت في مصارف كفوءة، وزادات من مجموع رأس مالها.

جدول (4) مقترح اندماج المصارف الخاصة التقليدية (المرتبة الثانية) مليون دينار)

عدد الاندماجات	المصرف	راس المال	الموجودات	راس المال / الموجودات %
الاندماج الاول (المصرف 1)	مصرف بغداد	250000	1228558	0.203
	المصرف التجاري العراقي	250000	499775	0.500
	مصرف الشرق الاوسط العراقي الاستثمار	250000	692018	0.361
	مصرف الاستثمار العراقي	250000	618062	0.404
	و الموجودات المصرف مجموع راس مال الاول بعد الاندماج	1000000	3038413	0.329
الاندماج الثاني (المصرف 2)	مصرف المتحد الاستثمار	300000	851129	0.352
	المصرف الاهلي العراقي	250000	636286	0.393
	مصرف لائتمان العراقي	250000	526914	0.474
	مصرف بابل	250000	479864	0.521
	و الموجودات المصرف مجموع راس مال الثاني بعد الاندماج	1050000	2494193	0.421
الاندماج الثالث (المصرف 3)	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	250000	547664	0.456
	مصرف سومر التجاري	250000	356236	0.702
	مصرف الخليج التجاري	300000	642390	0.467
	مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	252500	462867	0.546
	و الموجودات المصرف مجموع راس مال الثالث بعد الاندماج	1052500	2009157	0.524
الاندماج الرابع (المصرف 4)	مصرف الشمال للتمويل الاستثمار	300000	473866	0.633
	مصرف الاتحاد العراقي	252000	544503	0.463
	مصرف آشور الدولي الاستثمار	250000	471900	0.530
	مصرف المنصور الاستثمار	250000	1499447	0.167
	و الموجودات المصرف مجموع راس مال الرابع بعد الاندماج	1052000	2989716	0.352
الاندماج الخامس (المصرف 5)	مصرف عبر العراق	264000	384903	0.686
	مصرف الاقليم التجاري (اميرالد)	250000	1038986	0.241
	مصرف الهدى	250000	438525	0.570
	مصرف اربيل	265000	532575	0.498
	و الموجودات المصرف مجموع راس مال الخامس بعد الاندماج	1029000	2394989	0.430

المصدر: من عمل الباحث وهو مستقاة من النشرات السنوية المنشورة

بعد اعلان نتائج التقييم يتولى البنك المركزي تبليغ المصارف المصنفة بالمرتبة الثالثة بالاندماج الاختياري بالاتفاق مع مصرف اخر او اكثر من نفس المرتبة وفقا لما ورد بالمادة 150 من قانون تسجيل الشركات رقم 21 لسنة 1997 وخلال فترة لا تتجاوز الربع الاول من هذه السنة، وبعبءه يطبق البنك المركزي صلاحياته بالزام هذه المصارف بالاندماج الاجباري، وتدمج مثلا مع مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، وبذلك يكون لدينا مصنفة بالمرتبة الثالثة [ويوضح الجدول (5) راس المال بعد الاندماج للمصارف التقليدية في المرتبة الثالثة، وسيكون المصرف القائد اكثر راس مالا، ويمكن تمويل المشاريع الضخمة، كما ان نسبة راس المال / الموجودات ستكون اكثر كفاءة بعد الاندماج، لان بعض المصارف لا يقوى راس مالها على تغطية موجوداتها، كمصرف البصرة والوركاء، وبالتالي المصارف الضعيفة وغير الكفوءة بهذه النسبة، قد ادمجت في مصارف كفوءة، وزادات من مجموع راس مالها.

جدول (5) مقترح اندماج المصارف الخاصة (المرتبة الثالثة) (مليون دينار)

عدد الاندماجات	المصرف	راس المال	الموجودات	راس المال/ الموجودات%
الاندماج الاول (المصرف 6)	مصرف البصرة الاستثمار	75000	608955	0.123
	مصرف دار السالم الاستثمار	150000	548678	0.273
	مصرف الوركاء الاستثمار والتمويل	105072	536631	0.196
	مصرف التنمية الدولي الاستثمار والتمويل	250000	793903	0.315
	مجموع راس مال و الموجودات المصرف السادس بعد الاندماج	580072	2488167	0.233

المصدر: من عمل الباحث وهو مستقاة من النشرات السنوية المنشورة

الاستنتاجات

- 1- تشير النتائج وحسب الانحدار اللوجستي إلى أن نسبة المصارف التي باستطاعتها الاندماج هي (95%) من مجموع القطاع المصرفي ككل، والمصارف الاخرى تدمج مع مصارف كفوءة، وبذلك يكون القطاع المصرفي العراقي مؤهل للاندماج المصرفي.
- 2- بعض المصارف بلغت (250) مليار دينار، وحسب تعليمات البنك المركزي، وبعضها اقل، والبعض الاخر تجاوز (250) مليار دينار. كما تمتلك المصارف فروع لها في جميع احاء البلاد، وكان لاقول مصرف فرع واحد، فروع، والغالبية العظمى منها تمتلك فروع كثيرة.

التوصيات

المصارف الحكومية التجارية (6) مصارف ووضعتها المالي ومركزها المالي والتمويلي جيد، يتم دمجها لتكوين مصرفا حكوميا واحدا في المرحلة الأولى، وتعمل تحت مظلة (□□□□)، المصارف الخاصة التقليدية (24) مصرفاً يتم دمجها، ليكون عدد المصارف الناتجة عن الاندماج (6) □

المصادر

1. تقرير الورقة البيضاء، 2020
2. جمعة، عبد الرحمن عبيد (2014) اهمية الاندماج المصرفي في مواجهة المنافسة المصرفية، مجلة جامعة الانبار، المجلد 6، العدد 11.
3. شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2016
4. عبد الرضا، مصطفى عيدان احمد كاظم (2020) دور الاندماج المصرفي في تعزيز الكفاءة المصرفية وفق نموذج كاملز، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد العدد
5. عبد النبي، وليد عايد (2014)، المؤتمر الدولي الثاني للمصارف والتمويل في العراق.
6. القماطي، يوسف محمد (2017) المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS)، جامعة بنغازي، جامعة بنغازي، الطبعة 1.
7. النشرات السنوية المتفرقة، البنك المركزي العراقي 2004-2005
8. برنامج EVIEWS

الملاحق

ملحق (1) Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	65.631	4	.000
	Block	65.631	4	.000
	Model	65.631	4	.000
Step 2 ^a	Step	-9.884-	1	.002
	Block	55.747	3	.000
	Model	55.747	3	.000
Step 3 ^a	Step	-2.147-	1	.143
	Block	53.600	2	.000
	Model	53.600	2	.000

ملحق (2) Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	.000 ^a	.703	1.000
2	9.884 ^b	.644	.915
3	12.031 ^c	.629	.895

ملحق (3) Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 ^a	VAR00001	-.001-	.023	.001	1	.974	.999
	VAR00002	.000	.004	.002	1	.968	1.000
	VAR00003	-.019-	.449	.002	1	.967	.981
	VAR00004	8.347	181.922	.002	1	.963	4216.916
	Constant	-68.501-	2350.758	.001	1	.977	.000
Step 2 ^a	VAR00002	.000	.000	1.137	1	.286	1.000
	VAR00003	-.001-	.001	1.306	1	.253	.999
	VAR00004	.596	.260	5.240	1	.022	1.815
	Constant	-11.466-	4.725	5.890	1	.015	.000
Step 3 ^a	VAR00003	.000	.000	4.856	1	.028	1.000
	VAR00004	.742	.274	7.300	1	.007	2.099
	Constant	-10.353-	3.643	8.077	1	.004	.000

a. Variable(s) entered on step 1: VAR00001, VAR00002, VAR00003, VAR00004.